

برئاسة خادم الحرمين الشريفين .. مجلس الوزراء يثمن تقدير منتدى الطاقة الدولي للمملكة

المجلس يوافق على الأهداف العامة لخطة التنمية التاسعة



الرياض - واس

رأس خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء بعد ظهر أمس الاثنين في قصر اليمامة بمدينة الرياض . وفي مستهل الجلسة أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس على مجمل الاتصالات والمشاورات التي جرت خلال الأيام السبعة الماضية مع بعض قادة الدول الشقيقة والصديقة ومبعوثيهم حول تطورات الأحداث في المنطقة والعالم .. ومنها الاتصال الهاتفي الذي تلقاه أيده الله من أخيه جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين والاتصالان الهاتفيان اللذان أجراهما مع فخامة الرئيس الروسي ديمتري ميدفيديف ودولة رئيس الوزراء الروسي فلاديمير بوتين وعبر خلالهما عن شجبه واستنكاره للاعتداء الإرهابي الذي تعرض له مترو موسكو ، وكذلك استقباله لعضو الكونجرس الديمقراطي عن ولاية مينسوتا الأمريكية كيث اليسون .

وأوضح معالي وزير الثقافة والإعلام الدكتور عبدالعزيز بن محيي الدين خوجة عقب الجلسة أن المجلس اطلع بعد ذلك على جملة من التقارير حول مستجدات الأحداث عربياً ودولياً وموقف المملكة منها .

وثن مجلس الوزراء ما عبر عنه المؤتمر الثاني عشر لمنتدى الطاقة الدولي الذي عقد بالمكسيك من تقدير للمملكة العربية السعودية لمبادرتها بعقد الاجتماع الخاص المتعلق بالطاقة الذي دعا إليه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز في جدة في شهر يونيو ٢٠٠٨م وترحيب من المؤتمر بتأسيس المجموعة الإشرافية العليا التي ترأسها المملكة لتقديم توصيات إلى المؤتمر الثاني عشر للمنتدى لتعزيز هيكل الحوار بين المستثمرين والمنتجين من خلال المنتدى والحد من التقلبات في أسواق الطاقة. مؤكداً حرص المملكة وإصرارها على تبني الحوار الدائم بين المنتجين والمستثمرين بهدف تحقيق توفير إمدادات طاقة موثوقة في متناول الجميع.

وأفاد معاليه إن المجلس وأصل بعد ذلك مناقشة جدول أعماله وأصدر من القرارات ما يلي:

أولاً:
بعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (٥٤/٨١) وتاريخ (١١/٢١/١٤٢٠هـ) وبعد الاطلاع على توصية اللجنة الدائمة للمجلس الاقتصادي الأعلى رقم (٢٩/٦٤) وتاريخ (١١/٢٥/١٤٢٩هـ). قرر مجلس الوزراء الموافقة على الأهداف العامة لخطة التنمية التاسعة (١٤٢١/١٤٢٢هـ - ١٤٢٥/١٤٢٦هـ) وفق الصيغة المرفقة بالقرار:

الهدف الاول:
المحافظة على التعاليم والقيم الإسلامية وتعزيز الوحدة الوطنية والامن الوطني الشامل وضمان حقوق الإنسان وتحقيق الاستقرار الاجتماعي وترسيخ هوية المملكة الإسلامية والعربية.

الهدف الثاني:
الاستمرار في تطوير المشاعر المقدسة والخدمات

المقدمة إلى الحجاج والمعتمرين والزوار بما يكفل أداء الشعائر بيسر وسهولة.

الهدف الثالث:
تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة وذلك من خلال ترريع وتيرة النمو الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية.

الهدف الرابع:
تحقيق التنمية المتوازنة بين مناطق المملكة وتعزيز دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الهدف الخامس:
تعزيز التنمية البشرية وتوسيع الخيارات المتاحة للمواطنين في اكتساب المعارف والمهارات والخبرات وتمكينهم من الانتفاع بهذه القدرات المكتسبة وتوفير مستوى لائق من الخدمات الصحية.

الهدف السادس:
رفع مستويات المعيشة وتحسين نوعية الحياة لجميع المواطنين.

الهدف السابع:
تنويع القاعدة الاقتصادية أفقياً ورأسياً وتوسيع الطاقات الاستيعابية والإنتاجية للاقتصاد الوطني وتعزيز قدراته التنافسية وتعزيز العائد من ميزاته النسبية.

الهدف الثامن:
التوجه نحو الاقتصاد المبني على المعرفة وتعزيز مقومات مجتمع المعلومات.

الهدف التاسع:
تعزيز دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتوسيع مجالات الاستثمارات الخاصة (الوطنية والأجنبية) ومجالات الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص.

الهدف العاشر:
تنمية الموارد الطبيعية وبخاصة الموارد المائية والمحافظة عليها وترشيد

استخدامها وحماية البيئة وتطوير أنظمتها في إطار متطلبات التنمية المستدامة.

الهدف الحادي عشر:
مواصلة الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والمؤسسي وتطوير الأنظمة ذات العلاقة برفع الكفاءة وتحسين الأداء والعمل على ترسيخ مبدأ الشفافية والمساءلة ودعم مؤسسات المجتمع المدني في تطوير أنشطتها الإنمائية.

الهدف الثاني عشر:
تعزيز التكامل الاقتصادي مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والدول العربية الأخرى وتطوير علاقات المملكة بالدول الإسلامية والدول الصديقة.

الهدف الثالث عشر:
تطوير قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة لزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي واستحداث الأطر لرعايته وتنظيمه.

ثانياً:
وافق مجلس الوزراء على اعتماد الحساب الختامي لمكتبة الملك فهد الوطنية للعام المالي (١٤٢٨/١٤٢٩هـ).

ثالثاً:
وافق مجلس الوزراء على تفويض معالي وزير المالية - أو من ينيه - بالتوقيع على مشروع اتفاقية بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية فيتنام الاشتراكية لتجنب الازدواج الضريبي ولمنع التهرب الضريبي في شأن الضرائب على الدخل وذلك في ضوء الصيغة المرفقة بالقرار ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية.

رابعاً:
وافق مجلس الوزراء على تفويض معالي وزير البترول والثروة المعدنية - أو من ينيه - بالتوقيع على مشروع

بروتوكول بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية فيتنام الاشتراكية للتعاون في قطاعات البترول والغاز والمعادن، وذلك في ضوء الصيغة المرفقة بالقرار ومن ثم رفع النسخة الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية اللازمة.

خامساً:
بعد الاطلاع على ما رفعه معالي وزير التجارة والصناعة رئيس مجلس إدارة الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة، في شأن كود البناء السعودي، أقر مجلس الوزراء عدداً من الإجراءات من بينها:

أولاً: إعادة عمل اللجنة الوطنية لكود البناء السعودي، المشكلة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (١٧٤) وتاريخ ١٤٢٢/٦/١٥هـ على أن يكون مقرها في وزارة الشؤون البلدية والقروية وترتبط بالوزير.

ثانياً: تعديل قرار مجلس الوزراء رقم (١١) وتاريخ ١٤٢٨/١/١٠هـ ليصبح بالنص الآتي: " تتولى الوحدة المركزية لكود البناء السعودي في وزارة الشؤون البلدية والقروية متابعة تنفيذ القرارات المتعلقة بكود البناء السعودي التي يصدرها وزير الشؤون البلدية والقروية بناءً على ما تقترحه اللجنة الوطنية لكود البناء السعودي".

سادساً:
بعد الاطلاع على محضر اللجنة المشكلة في شأن موضوع سفر المواطنين للعلاج في الخارج، والأسباب التي تدعوهم لطلب العلاج في دول غير مؤهلة طبياً واقتراح الحلول المناسبة لذلك، أقر مجلس الوزراء عدداً من الإجراءات من بينها ما يلي:

١ / استمرار التوسع في الخدمات الطبية التخصصية

في مستشفيات وزارة الصحة والقطاعات الصحية الحكومية الأخرى، وعدم تركيزها في المدن الرئيسية.

٢ / قيام مجلس الضمان الصحي التعاوني بدراسة إلزام المواطنين المسافرين للخارج بضرورة الحصول على تأمين صحي قابل للتنفيذ في البلد المقصود ورفع ما يتم التوصل إليه بحسب الإجراءات النظامية.

٣ / استمرار الممثلات السعودية في الخارج في القيام بدورها في الإرشاد والتوعية للمواطنين الذين يراجعونها حيال تزويدهم بالمستشفيات المتميزة والأطباء المؤهلين، والتأكيد عليهم بعدم تكفل ممثلات المملكة بدفع تكاليف علاجهم أو إصدار ضمانات لهم مقابل علاجهم، ما لم يرد إليهما توجيه بذلك من الجهات المعنية في المملكة وفقاً للتعليمات المنظمة لذلك.

سابعاً:
وافق مجلس الوزراء على تعيينات بالمرتبة الخامسة عشرة ووظيفة (وزير مفوض) وذلك على النحو التالي:

١ - تعيين الدكتور عبداللطيف بن صالح بن إبراهيم العبد اللطيف على وظيفة (مستشار إداري) بالمرتبة الخامسة عشرة بالأمانة العامة لمجلس الوزراء.

٢ - تعيين نايف بن بندر بن أحمد السديري على وظيفة (وزير مفوض) بوزارة الخارجية. ٣ - تعيين خالد بن إبراهيم بن عبدالرحمن الخيال على وظيفة (وزير مفوض) بوزارة الخارجية.

٤ - تعيين محمد بن عبدالله بن سليمان العجلان على وظيفة (وزير مفوض) بوزارة الخارجية. ٥ - تعيين سليمان بن داوود بن أحمد الدريويش على وظيفة (وزير مفوض) بوزارة الخارجية.